

محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان (1991 - 2018)

جامعة بخت الرضا

د. دفع الله إسماعيل عبد القادر مصطفى

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى درس محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1991-2018م). تتمثل أهمية الدراسة في إثراء الجانب البحثي في مجال الاقتصاد السوداني خاصة حول مصدر مهم للتمويل وجذب النقد الأجنبي، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر. مشكلة الدراسة تتمحور حول قضية نقص موارد السودان من النقد الأجنبي والتطلع لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد محددهاته. وضعت أربعة فرضيات: هي وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والانفتاح الاقتصادي وتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلاقة سالبة مع كل من التضخم وسعر الصرف. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستنباطي والمنهج التاريخي، والمنهج الكمي القياسي مستعيناً بواحد من برامج التحليل الجاهزة Eviews7. ونتائج التحليل هي: قبول ثلاثة من الفرضيات خلصت إلى أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان هي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعلاقة معنوية موجبة، التضخم وسعر الصرف بعلاقة معنوية سالبة، ورفضت الفرضية الرابعة الخاصة بالانفتاح الاقتصادي. ومن أهم توصيات الدراسة ينبغي على الدولة العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتفعيل دور الانفتاح الاقتصادي الخارجي ووضع برنامج إصلاح هيكلي واقتصادي يستهدف إزالة التشوهات في الاقتصاد وضبط سعر الصرف والتضخم.

Abstract:

The paper aimed to study the determinants of foreign direct investment inflows in Sudan during the period (1991-2018). The importance of the study is represented in enriching the study aspect in the field of the Sudanese economy, especially on an important source of financing and attracting foreign exchange, which is foreign direct investment. The study problem revolves around the issue of Sudan's shortage of foreign exchange resources and its aspiration to attract foreign direct investment by identifying its determinants. Four hypotheses have been developed; which are the existence of a positive statistically significant relationship between real GDP, economic openness and foreign direct investment

inflows, and negative relation with both inflation and the exchange rate. The study used the descriptive and deductive approach, the historical approach and the quantitative standard approach, using one of the ready-made analysis programs. Eviews7. The results of the analysis are the acceptance of three of the assumptions that concluded that the determinants of foreign direct investment in Sudan are real GDP with a positive and significant relationship, and inflation and the exchange rate have a significant and negative relationship, and the fourth hypothesis of economic openness is rejected. Among the most important recommendations of the study is that the state should work to increase the real GDP, activate the role of external economic openness, and set up a structural and economic reform program aimed at removing distortions in the economy and controlling the exchange rate and inflation.

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي في أواخر القرن العشرين، تزايد الاهتمام بموضوع الاستثمارات الأجنبية؛ لأنها تعد الظاهرة الأكثر قوة وفعالية في العلاقات الاقتصادية الدولية، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات، إذ أصبح لها دور فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية، سواء من الناحية المالية التمويلية أو، التسويقية، أو التكنولوجية، بل حتى الإعلامية.

السودان كما هو معلوم في حاجة إلى إعادة بناء البنى التحتية، وإنعاش القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، ولا سيما مع تقادم كثير من المشاريع الصناعية التي تحتاج إلى إعادة بناء وتحديث، إضافة إلى قطاع الكهرباء والماء، ناهيك عن المديونية. كما يعاني الاقتصاد السوداني في ذات الوقت من الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والمصروفات، وعدم كفاية الادخارات لسد حاجات عملية التنمية، وصعوبة الحصول على قروض إضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية، وما يترتب على هذه القروض من فوائد إضافية. ولم يكن أمامه من خيار آخر، إذا ما أراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية، سوى اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية لتأمين الحد الأدنى من الموارد اللازمة للتنمية.

مما تقدم نجد أن السودان يرحب ويشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، بحجة قلة رأس المال، كذلك ضعف الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، بالإضافة إلى أن هناك نسبة كبيرة من البطالة في السودان. لذلك طرقت الدراسة موضوع محدثات الاستثمار الأجنبي في السودان خلال الفترة (1991 - 2018م) ذلك لأهمية الموضوع في الوقت الراهن الذي تعاني منه البلاد اقتصادياً. واستعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى السودان، وبعض محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

تتلخص مشكلة الدراسة في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً مهماً في اقتصاديات الدول؛ فهو محرك التوظيف والتقدم التكنولوجي، وتحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي. والاقتصاد السوداني ليس استثناء، بل تبرز الحاجة لديه، مضاعفة، لما يعانيه من قلة النقد الأجنبي؛ لذا يعول عليه كأحد الحلول المهمة. ومع هذا الدور المحوري للاستثمار الأجنبي المباشر، لم يكن السودان منذ استقلاله، لم يكن من المتلقين الرئيسيين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فهو في حاجة لها؛ لتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد السوداني. يتم قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان من خلال مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال المدة من (1991-2018م): هي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، والتضخم (I)، وسعر الصرف (r)، ومؤشر الانفتاح الاقتصادي (o).

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة مقارنة بمصادر النقد الأجنبي الرسمية الأخرى، مثل القروض والمساعدات، حيث هناك انخفاض كبير في حجم المساعدات الدولية، والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، خلال المدة الماضية، منذ الحرب العالمية. كما تمثل هذه الدراسة إثراء للجانب البحثي في الاقتصاد السوداني، في مصدر مهم للتمويل، وجذب النقد الأجنبي، هو الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأمل في تقديم نتائج مرضية لتأثير محددات جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، مرفقة بتوصيات مناسبة تفيد متخذي القرار الاقتصادي في السودان. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الكمي القياسي عن طريق تحليل آثار محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان مستعينةً بواحد من برامج التحليل (7 Eviews).

فرضيات الدراسة Hypotheses of the study

هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI).
هناك علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين التضخم (I) وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI).
هناك علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف (r) وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI).
هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مؤشر الانفتاح الاقتصادي (O) جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI).

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

بيتر ناونكامب (2002م) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (هل العولمة غيرت قواعد اللعبة) ورقة عمل - معهد كيل لاقتصاديات العالم - ألمانيا.
تعرضت الدراسة للفصل الكبير بين التفكير الحالي للعولمة وتغيرات المنافسة الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وقلة الدلائل التطبيقية التحولات المهمة في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وهدفت الورقة لسد الفجوة بين هذا الفاصل مستخدماً بيانات المسح الصناعي الأوربي معلقاً على ذلك بيانات الاستثمار الأجنبي من 28 دولة نامية منذ عقد الثمانينات مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي، وكانت النتائج والتوصيات كالآتي: محددات السوق التقليدية مازالت هي المسيطرة على حركة

وتوزيع الاستثمارات الأجنبية، مما يعني أن المستثمرين الأجانب منحازون إلى الدول الاقتصادية الكبيرة. ومحددات الاستثمار الأجنبي غير التقليدية، مثل عوامل التكلفة، والعوامل المكملة للإنتاج، والانفتاح التجاري ليست ذات أهمية في ظل العوامة.

أوصت الدراسة بأن على صانعي السياسات العمل على تفعيل دور العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وقد أشارت إلى أن توفر المهارات للقوة العاملة للدول المضيفة من المحددات الجاذبة للمستثمر الأجنبي، وعلى الدول النامية توجيه مزيد من الاهتمام برأس المال البشري ببذل مجهود كبير في التعليم والتدريب ليس لتشجيع النمو الاقتصادي بل لجذب مزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

الدراسة الثانية: علي عبدالقادر علي (2004م) ورقة بحثية بعنوان (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر) - المعهد العربي للتخطيط - الكويت.

أشار في ورقته إلى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي أحد أهم مؤشرات الحقبة الثالثة للعوامة والتي بدأت عام 1980م، وذلك لما تلعبه الشركات عابرة القارات في التجارة الدولية وفي إعادة توطين الوحدات الإنتاجية في مختلف أقاليم العالم. هدفت الدراسة إلى استنباط أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو مختلف الأقطار من خلال المنهج التحليلي بتقدير دوال الاستثمار واختبار المعنوية الإحصائية لمختلف العوامل. وأوضحت أن هناك شواهد تؤيد سلوك المستثمرين، على أساس تأثرهم بمن سبقهم، إلى القطر المستقبل، وهي نتيجة أخذت تعرف بـ «أطروحة «روح القطيع» ويكمن السبب في هذه الحالة المعرفية غير المستقرة في تدني نوعية البيانات الإحصائية المتاحة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تمكن من تقدير النماذج الاقتصادية الكمية، وإثبات النتائج بالطرق الإحصائية المعروفة. وقد استخدمت الورقة المنهج الوصفي التحليلي.

كانت النتائج والتوصيات تؤيد الشواهد التطبيقية حول التوزيع الإقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية حجم السوق المحلي كعامل حاسم في جذب الاستثمار، حيث تستحوذ الدول المتقدمة على نصيب الأسد في التدفقات السنوية بينما تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية في عدد محدود من الدول في مختلف الأقاليم. وتنطبق هذه النتيجة على تجربة الدول العربية في هذا المجال، على الرغم من هامشية حصة هذه الدول في إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الثالثة:

ثائر عدنان قدومي (2004) دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن، للفترة (1995-2004).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن والعوامل التي تؤثر عليها للفترة (1995-2004). تناولت دراسة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المتغير التابع) ومعدل تغيرها السنوي مع تحديد العوامل المؤثرة عليها (المتغيرات المستقلة)، والتعرف على قوة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، باستخدام التحليل المالي الأفقي (تحليل الاتجاهات) أولاً لجمع متغيرات الدراسة ومن ثم التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تأثير المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت قوية جداً. كما تضمنت

الدراسة بعض التوصيات والتي تركز على ضرورة توفير العوامل والمناخ الاستثماري المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يكون للحكومة المسؤولية الأساسية في توفير هذا المناخ مع عدم إغفال دور مؤسسة الاستثمار في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الرابعة:

الحلواني، محمد خليل سعيد ربيع (2010) الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان عوامل الجذب ومعوقات النمو 2000م-2010م.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة عوامل الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ومعوقات النمو، في الفترة من عام 2000م إلى عام 2010م حيث تناول البحث مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وآثاره على الإنتاج، والعمالة، ونقل التقنية، وعلى طبيعة السوق. وتتناول الأثر على المجتمع وتنميته والآثار السلبية للاستثمار. كما تناولت الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، مع التركيز على العوامل الإدارية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان متعدد ومتنوع، وذلك لأسباب عديدة أهمها المساحة الشاسعة، والموقع، وتنوع المجالات الزراعية والصناعية والخدمية. وأن للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان آثاراً إيجابية ملحوظة على الإنتاج، وعلى العمالة المحلية، ومن ناحية نقل التقنية والخبرات الإدارية، وكذلك على طبيعة السوق حيث إنه يقلل الاحتكار ويزيد من التنافسية، كما أن له أثراً إيجابياً على تنمية المجتمع، وتُعد الآثار السلبية قليلة وغير مؤثرة. وأن العوامل الإدارية الحالية تلعب دوراً معوقاً للاستثمار، في حين أن نتائج مجال تشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت محايدة، ويحتاج إلى جهود ليصبح جاذباً للاستثمار، ومن ناحية سياسات الدولة فإن الاستقرار السياسي له أثر كبير كعامل جذب، إلا أن السياسات الاقتصادية وأنظمة العمل والعمال، والضرائب والجمارك، تلعب دوراً معوقاً للاستثمار الأجنبي المباشر، أما عوامل السوق، والموارد والكفاءة فتعد جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وجاءت أهم التوصيات في الحث على عمل لجان تنسيق للقيام بالتنسيق بين الإدارات المختلفة، كما دعت إلى الاهتمام بوزارة الاستثمار ودعمها بالكوادر المؤهلة، والاهتمام بالبنية التحتية، والناحية الأمنية، وكذلك بالسياسات المالية والنقدية. كما دعت إلى الاهتمام وتطوير قوانين العمل والعمال، والجمارك والضرائب، والنظام القضائي، وكذلك قانون الأراضي.

الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعريف ومفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعريف الاستثمار لغوياً تستخدم كلمة الاستثمار، وهي مصدر استثمر⁽¹⁾، أي وظف ماله لزيادة دخله، أما من الناحية الاقتصادية عُرِف الاستثمار ((Investment هو عبارة عن رأس المال المُستخدم في إنتاج أو توفير الخدمات أو السلع، وقد يكون استثماراً ثابتاً كالأسهم المُمتازة والسندات، أو استثماراً مُتغيراً مثل لكِية الممتلكات⁽²⁾، ويُعرّف الاستثمار بأنه الأصول التي يشتريها الأفراد والمنشآت من أجل الحصول على دخل في الوقت الحالي أو المستقبلي⁽³⁾. من التعريفات الأخرى للاستثمار: هو مبلغ مالي يُستثمر بشيء ما، وخصوصاً في الأعمال التجارية التي تشمل شراء الآلات والأسهم الجديدة⁽⁴⁾. ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية (Unctad) في تقريره السنوي حول الاستثمار في العالم، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (Home country) (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر⁽⁵⁾.

أما دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، لقد حدد لها جون دينج (J.Dunning)، في نظريته الانتقائية في الإنتاج الدولي أربعة أنماط أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، تشكل الدافع الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب، لاتخاذ قرار بالخروج من الدولة الأم والاستثمار في الدول المضيفة (الخارجية) وقد تمثلت هذه الأنماط الأربعة من الاستثمار الأجنبي في الآتي⁽⁶⁾:

استثمار أجنبي يبحث عن الأسواق (Market-seeking Foreign Direct Investment).
استثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة (Efficiency-seeking Foreign Direct Investment).
استثمار أجنبي يبحث عن أصول إستراتيجية (Strategic Asset-seeking Foreign Direct Investment).
(ment).

نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment Theories)

قُدمت عديد من النظريات في الفكر الاقتصادي؛ لشرح أسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر. بعض من تلك النظريات بنى افتراضاته على مفاهيم مالية وربحية، أرجعت هذا النوع من الاستثمار لرغبة الشركة، أو المستثمر الأجنبي، في تعظيم العائد من الأموال المستثمرة خارج الدولة الأم، أو لتخفيض وتوزيع المخاطر. ذلك من خلال توزيع الاستثمارات. بينما سارت النظريات الأخرى في اتجاه الاستثمار يفسر قيام الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر على إنه مرحلة من مراحل تطور الشركة نفسها أو تطوير منتج السلعة. أما نظرية الميزة الاحتكارية (Monopoly Advantage) ونظرية تدويل الإنتاج (Internationalization of Production) ونظرية سوق رأس المال غير الكامل (Capital Market Imperfection) فقد ركزت جميعها على مسألة عدم كمال السوق بالدولة المضيفة (Host Country Imperfect Market) كمحدد أو دافع لحدوث الاستثمار الأجنبي، وقد سمي هذا المنهج بمنهج عدم كمال السوق (Market Imperfection Approach). بعض تلك النظريات ترى الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة التي من خلالها تحاول أن تتوسع في استغلال الميزات الاحتكارية التي تمتلكها والبعض الآخر يرجع ظاهرة الاستثمار الأجنبي إلى عدم كفاءة واكتمال الأسواق الخارجية وبالتالي تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمارات الخارجية بغرض خلق سوق داخلية لمواردها وقدراتها التكنولوجية. ولكن يمكن اعتبار النظرية الانتقائية (The Eclectic Theory) لجون دينج النظرية الأكثر قبولاً وقدرة في الإجابة على السؤال: «لماذا تتجه الشركات متعددة الأطراف والمستثمرين والأجانب للاستثمار الأجنبي المباشر».

مناخ وتدفقات الاستثمار إلى السودان

ساعدت عوامل كثيرة في خلق مناخ جاذب للاستثمار في السودان. فالسودان قطرٌ شاسع و غني بالموارد الطبيعية، الزراعية(بالأراضي الخصبة) يمتلك السودان أراضي زراعية ضخمة مما جعل السودان يسمى بسلة غذاء العالم ويعتبر القطن، السمسم، الفول السوداني، والصمغ العربي، من أهم الموارد الزراعية. السودان

الدولة الأولى في العالم المنتجة للصبغ العربي (80 % من الإنتاج العالمي)، والثروة الحيوانية، والمعدنية، والنباتية، والمائية. والاعتماد الرئيس للسودان على الزراعة، إذ يعتمد عليها 80% من نشاط السكان⁽⁷⁾. ويعتمد أيضاً على الصناعة، ولاسيما الصناعات الزراعية. كما يتمتع بعدد من الموارد الطبيعية، مثل البترول والغاز الطبيعي، وكذلك مخزون صغير من خام الحديد، النحاس، خام الكروم، الزنك، التنجستين، الميكا، الفضة، الذهب واليورانيوم. وعلى رأس هذه العوامل رغبة الحكومات الجادة في تطوير بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب للبلاد. لقد أدى التحول من اقتصاد تديره المؤسسات العامة، إلى اقتصاد السوق تحسناً في الاقتصاد السوداني وتحسين مناخ الاستثمار.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1991 - 8102م):

بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 275 مليون دولار فقط في عام 1991م ثم ارتفع قليلاً فوصل 294 مليون دولار في عام 1992م بمعدل نمو 6.5% مواصلاً الارتفاع ووصل بعد ذلك إلى 387 مليون دولار في عام 1994م بمعدل نمو بلغ 18.6% وفي عام 1995م بلغ 466 مليون دولار بنسبة نمو 17% وفي العام الذي يليه 1996م بلغ 503 مليون دولار بنسبة نمو 7.4% وفي عام 1997م بلغ 645 مليون دولار بنسبة نمو 22%. ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1247 مليون دولار في العام 1998م بمعدل نمو 48.3% ويعزى ارتفاعه في تلك المدة إلى تحسن مناخ الاستثمار بفعل قوانين تشجيع الاستثمار وظهور النفط. انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1130 مليون دولار في عام 1999م أقل من العام السابق بمعدل نمو سالب (-10.4%) وذلك نتيجة لأن معظم الشركات الأجنبية العاملة في استثمارات قطاع البترول قد استجلبت آلياتها وكل ما يتطلبه الاستثمار، مستفيدة من الحوافز التي منحتها الدولة لها، خلال المدة السابقة. سجل في عام 2000م ذات التدفقات المتحققة في العام السابق 1130 مليون دولار بنسبة نمو 0%، غير أن حجم الاستثمار الأجنبي ارتفع مرة أخرى نتيجة لتحسن مناخ وبيئة الاستثمار والاستقرار الاقتصادي وسجل أكبر تدفق عام 2001م مسجلاً 7362 مليون دولار بمعدل نمو 84.7%. وفي الأعوام 2002، 2003، 2004، 2005م بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1349.19، 1511.07، 2304.60 مليون دولار وبنسبة نمو -214.7%، -73.4%، -10.7%، 34.4% على التوالي. وفي الأعوام الخمسة التي تلتها 2006، 2007، 2008، 2009، 2010م كان حجم التدفقات 3534.10، 2425.6، 2979.8، 2702.7، 5506.1 مليون دولار بمعدلات نمو اختلفت بين السالب والموجب وهي كالآتي بالترتيب 34.8 %، -45.7 %، 18.6 %، -10.3 %، 50.9 % وفي عام 2011م بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر قيمة 1733 مليون دولار بأكبر معدل نمو سالب -217.7%. وفي الأعوام التي تلت فصل جنوب السودان 2012، 2013، 2014، 2015، 2016م كانت حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1251.3، 1687.9، 2312.9، 1736.7، 1723 مليون دولار بنسب معدلات نمو متفاوتة وهي حسب الترتيب 25.1%، -37%، -34.9%، -27.9%، -0.8%. عندما تحسنت بيئة الاستثمارات نجد أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت في عام 2015م وفي عام 2016م كان حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1723 مليون دولار بنسبة معدل نمو -0.8% ثم انخفضت في عام 2017م إلى 1065.30 مليون دولار بنسبة نمو سالبة -61.7% وكان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2018م 1135.30 مليون دولار بنسبة نمو 6.2%.

يتضح من شكل رقم (1) أن الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ أعلى مستوى له عام 2001م يليه العام 2010م فالعام 2006م. ونسبيا تعد الفترة 1998-2018م هي الأفضل بالنسبة لإجمالي فترة الدراسة، ويعزى ذلك لظهور البترول بالإضافة لدواعي التطور الطبيعي في حركة رأس المال العالمي.

2.2 محددات الاستثمار في السودان والإصلاحات المؤسسية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان

مناخ الاستثمار في السودان يعتمد على عدة محددات و منها:

الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي مهم جدا لجذب الاستثمار، ولا شك أن لمعاناة السودان منذ بداية التسعينيات من المقاطعة الأمريكية والحروب الأهلية، تأثيراً سالباً على الاستثمار الأجنبي. يلعب الاستقرار السياسي دوراً مهماً بالنسبة للدول الراغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي.

النظام القضائي:

يعد النظام القضائي العادل من أسباب تحفيز المستثمر للاستثمار في البلد المضيف وهو ضامن لحقوقه القانونية. و لضمان ذلك أنشئت المحاكم الاقتصادية. المحاكم الاقتصادية محاكم مختصة في الفصل في المنازعات التجارية و الاستثمارية، أنشأت مواكبة مرحلة الإصلاح الاقتصادي، الذي يستهدف تحرير التجارة ودعم الاستثمار وجذب المزيد من المستثمرين، بهدف إزالة المعوقات المؤثرة على كفاءة الأداء الاقتصادي وسرعة حسم الدعاوى الاقتصادية المنظورة أمام القضاء⁽⁸⁾. يتمتع السودان بنظام قضائي عادل في الحكم لكن يعاب عليه بطء الإجراءات.

النظام المالي:

النظام المالي في السودان بدأ يتطور رويدا رويدا ليكون مقبولا عالميا ولازال في محل التطور، لأن البنوك السودانية انقطعت عن المراسلات الخارجية بسبب العقوبات الأمريكية سنة 2104م⁽⁹⁾.

الأداء الاقتصادي:

حجم السوق مقاسا بإجمالي الناتج المحلي:

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف (Host Country) فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دراسة أوضحت عن علاقة الناتج المحلي ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد (42) دولة اعدتها في (1997م) حيث وجد أن ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه تؤدي لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكان أداء الناتج المحلي الإجمالي عامل جذب ل 42 دولة نامية حسب الدراسة التي أجريت عام 1997م⁽¹⁰⁾. ويرجع الانخفاض في أهمية الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الأهمية النسبية للمحددات والدوافع الأخرى مثل الإصلاحات المؤسسية بالدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار في معدلات التضخم والاستقرار السياسي.....الخ. نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي تحسن أداء الناتج المحلي الإجمالي والمتمثلة في البرنامج الثلاثي والاستراتيجية القومية الشاملة وبرنامج الإصلاح الهيكلي.

سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي شرطاً ضرورياً من أجل التنمية والنمو وهنالك مؤشرات اقتصادية محددة تلعب دوراً هاماً في جذب واستقطاب رؤوس الأموال. وأن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار وتمتّع بالاستقرار والثبات يعتبر من العناصر الأساسية لتشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ذلك لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلاً عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹¹⁾.

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والعوامل الرئيسية المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عرض النقود:

عرض النقود (Money Supply) هو عبارة عن القدرة الشرائية عند الأفراد، ويُشار له بتوافر النقود، أي أن الأصول السائلة في القطاع الاقتصادي تعتمد على تبادل الخدمات والسلع، وتؤدي زيادة عرض النقود إلى ظهور تضخم اقتصادي، أما انخفاض عرضها فينتج عنه ظهور البطالة، والانكماش، وخمول القدرة على الإنتاج⁽¹²⁾، ويُعرّف عرض النقود بأنه النقد المتداول بالإضافة إلى المال الموجود ضمن الحسابات المصرفية، ولا يشمل عرض النقود أي شكل آخر من أشكال الثروة المالية، كالأسهم أو الاستثمارات المالية، كما لا يشمل الأدوات الائتمانية، كالرهن العقاري، والقروض المالية⁽¹³⁾. ومن التعريفات الأخرى لعرض النقود أنّه الرصيد الكلي من العملات، والأدوات المالية السائلة التي يتم تداولها في اقتصاد دولة معينة⁽¹⁴⁾. يشمل عرض النقود بمعناه الموسّع، المعروض من الأوراق النقدية لدى الجمهور (M1)، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب الموجودة ضمن الحسابات المصرفية، ويُعبّر عنه وفقاً للمعادلة الآتية⁽¹⁵⁾:

سعر الصرف:

شهد الاقتصاد السوداني خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، التسعينات تدهوراً كبيراً في قيمة العملة الوطنية، وعدم استقرار نظام سعر الصرف والسياسات المتعلقة به. كما شهد خلال مدة الدراسة وما سبقها تدهوراً كبيراً في سعر الصرف، وتدني قيمة الجنيه السوداني. في عام 1994م تم تحديد سعر الصرف في السودان في السوق الموازي بواسطة بنك السودان مباشرة، أو لجنة صرافات البنوك المعتمدة، وظل يتحدد السعر بحرية تامة، وفقاً لقوى العرض والطلب على النقد الأجنبي. ويتم أيضاً تحديده في السوق غير الرسمي (السوق السوداء) وفقاً لقوى العرض والطلب، بالإضافة إلى تدخل عنصر المضاربة في النقد الأجنبي. وقد تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في 1992م. ارتفاع سعر الصرف (جنيه/ دولار) أي تدهور قيمة الجنيه السوداني ساهم في ارتفاع أسعار مدخلات إنتاج الصادر، مما زاد من تكلفتها وعدم القدرة على التنافس الخارجي في تلك المدة.

معدل التضخم (Inflation Rate) للفترة (1991 - 2018م):

التضخم مفهوم يُستخدم للإشارة إلى الحالة الاقتصادية، والتي تتأثر بارتفاع أسعار السلع والخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة، والتي تؤثر في قطاع الأعمال، وتحديدًا في الشركات الصناعية والخدمية⁽¹⁶⁾، ويُعرف التضخم أيضاً بأنه الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار، ويرافقها

تأثير في قيمة النقود المتداولة، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الفعلية⁽¹⁷⁾، ومن التعريفات الأخرى للتضخم هو زيادة في حجم النقود في السوق، والذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقية للعملة، و يقابله ارتفاع في سعر السلع، والخدمات في الأسواق التجارية⁽¹⁸⁾.

التضخم يؤدي لتضرر الاقتصاد ككل. ينعكس على الأفراد والشركات على حد سواء، فالضرر الناتج عن التضخم يصيب الأفراد مثلما يصيب الشركات، وخصوصا فيما يتعلق بانخفاض القوة الشرائية لرأس المال والفوائد بالنسبة للمدخرين والمستثمرين⁽¹⁹⁾.

الانفتاح الاقتصادي (Economic Openness):

يعتبر موضوع الانفتاح الاقتصادي من المواضيع المهمة والضرورية لأي اقتصاد، خاصة وأن الاتجاهات العالمية تسير نحو الانفتاح سياسياً واقتصادياً بل وثقافياً. ومسألة الانفتاح الاقتصادي في معناه البسيط هي مدى انفتاح الدولة تجارياً واقتصادياً مع العالم الخارجي⁽²⁰⁾. ومعنى الانفتاح الاقتصادي أقرب إلى الفكر الرأسمالي منه إلى الفكر الاشتراكي بالرغم من أن الدولة الاشتراكية حاولت في أيام الصراع والحرب الباردة الانفتاح نحو الدول النامية خاصة في فترة الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، حيث افتتنت بهذا الفكر عدد من الدول النامية وعدد من الدول العربية ومنها السودان ومصر وليبيا. وهو بلا شك مؤثر مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

مؤشرات الحرية الاقتصادية:

الحرية الاقتصادية تعني تمكن الناس من أن يتخذوا قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم. وهذه الحرية تشمل حق الملكية، واستعمالها وجني الربح منها. فالعمال أحرار في اختيار وظائفهم، وللناس حرية ادخار المال واستثماره بحض إرادتهم⁽²¹⁾. يستخدم هذا المصطلح في المناقشات الاقتصادية والسياسية وكذلك في فلسفة الاقتصاد⁽²²⁾. يأتي أحد مقاربات الحرية الاقتصادية من التقاليد الليبرالية، التي تؤكد على الأسواق الحرة والتجارة الحرة والملكية الخاصة في ظل المشاريع الحرة. نهج آخر للحرية الاقتصادية يوسع دراسة اقتصاديات الرفاهية للاختيار الفردي، مع حرية اقتصادية أكبر تأتي من مجموعة أكبر من الخيارات الممكنة⁽²³⁾. تشمل المفاهيم الأخرى للحرية الاقتصادية التحرر من الفقر⁽²⁴⁾.

مؤشرات اقتصادية أخرى بالإنفاق العام:

الإنفاق المخصص من الدولة لشراء الأصول الرأسمالية والإنفاق العام على القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والإنفاق على البنية التحتية والإنشاءات الجديدة مثل بناء الكباري والمطارات والموانئ والطرق وغيرها وكذلك جميع أعمال الصيانة والإصلاحات الرئيسة في الدولة. لذلك يتوقع ان تكون العلاقة بين هذين المتغيرين طردية حيث يساهم الإنفاق على البنية التحتية في جذب المستثمرين إلى البلد المضيف⁽²⁵⁾.

الإطار التحليلي للدراسة

مفهوم النموذج الاقتصادي

يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات. ويهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها. ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي.

تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

تهدف الدراسة إلى قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان وذلك من خلال استخدام نموذج اقتصاد قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية للسودان في إطار سلاسل زمنية (Time series data) خلال الفترة (1991-2018م). قامت الدراسة بتوصيف النموذج، بمعادلة انحدار خطي متعدد.

نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر:

نموذج دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1991-2018م. استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بغرض تقدير نموذج دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستخدام معادلة تتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات الكلية كمتغيرات مستقلة وهي تمثل المحددات، كما يلي:

$$DFI_t = \beta_0 + \beta_1 O_t + \beta_2 RGDP + \beta_3 I_t + \beta_4 r_t + U_{1t}$$

$$(1) \dots \dots \dots DFI_t = \beta_0 + \beta_1 O_t + \beta_2 RGDP + \beta_3 I_t + \beta_4 r_t + U_{1t}$$

$$\beta_0 > 0, \beta_1 > 0, \beta_2 > 0, \beta_3 < 0, \beta_4 < 0, \beta_0 > 0, \beta_1 > 0, \beta_2 > 0, \beta_3 < 0, \beta_4 < 0$$

حيث أن:

FDI = الاستثمار الأجنبي المباشر

RGDP = الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي

O = الانفتاح التجاري

I = محل التضخم

r = سعر الصرف

U = المتغير العشوائي

t = الفترة الزمنية

$\beta's$ = المعاملات

$\beta's$ = المعاملات

متغيرات النموذج ومصادر البيانات التحليل:

لغرض قياس محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (1991-2018م) تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة من مصادر محلية (تقارير بنك السودان) ودولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)

تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم:

المعامل المستقل $\beta_0\beta_0$ إشارته موجبة وهو يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر المستقل.

المعامل $\beta_1\beta_1$ إشارته موجبة مما يعكس العلاقة الموجبة للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المعامل $\beta_2\beta_2$ إشارته موجبة مما يعكس العلاقة الموجبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المعامل $\beta_3\beta_3$ إشارته سالبة مما يعكس العلاقة السلبية للتضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المعامل $\beta_4\beta_4$ إشارته سالبة مما يعكس العلاقة السالبة لسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر.

استخدم نموذج المعادلات الآتية لتوصيف الاستثمار الأجنبي المباشر، وقمت العديد من المحاولات باستخدام طريقة الثلاث مراحل إلا إن النتائج لم تكن مرضية بسبب عدم معنوية المتغيرات. لذا اعتمدت طريقة المربعات الصغرى بمعادلة واحدة توصيف الظاهرة محل الدراسة و تحديد محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر. تم اعتماد عدد من المتغيرات المستقلة منها الانفتاح التجاري، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف في النموذج المقدر، وذلك لأن عدد من المتغيرات الأخرى زادت القوة التفسيرية للنموذج لكنها أضرت بمعنوية النموذج تارة والمعنوية الفردية للمتغيرات تارة أخرى. ومن المتغيرات التي تم استبعادها: سعر الفائدة، عرض النقود، معدل نمو عرض النقود، معدل نمو الناتج.

توصيف البيانات:

التحليل الوصفي:

المقاييس الإحصائية هي مؤشرات توزيع التكرارات والتي يمكن تصنيفها إلى قيم المواضع وقيم التشتت وقيم التماثل وقيم الاعتدال وهي عبارة عن قيم مثلى تقترب منها معظم مفردات البيانات. وهي أفضل الطرق لاختصار وتوصيف البيانات إذ أنه من الممكن الحصول على قيمة واحدة تمثل البيانات وتصلح لمقارنتها بمجموعة أخرى. بالنظر إلى طبيعة القضية والمعلومات المتوافرة عنها ومناقشتها ضمن إطار البحث⁽²⁶⁾.

(جدول رقم 1)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات (FDI,R,I,O,RGDP)

خلال فترة الدراسة (1991-2018م) في السودان

O	RGDP	I	R	FDI	
27.51071	20.76071	39.24286	3.622671	1823.288	Mean
27.25000	19.80000	17.55500	2.278350	1430.130	Median
51.00000	37.90000	130.4000	29.27390	7362.000	Maximum
9.300000	8.500000	4.920000	0.045000	275.0000	Minimum
8.193689	9.052945	41.27136	5.401534	1580.669	.Std. Dev
0.178921	0.269973	1.183586	4.001664	1.963653	Skew ness
4.606206	1.857267	2.875846	19.58377	7.177906	Kurtosis
3.159274	1.863610	6.555409	395.5873	38.35840	Jarque –Bera
0.206050	0.393842	0.037715	0.000000	0.000000	Probability
770.3000	581.3000	1098.800	101.4348	51052.06	Sum
1812.687	2212.807	45989.79	787.7673	67459891	.Sum Sq. Dev
28	28	28	28	28	Observations

المصدر: إعداد الباحث مخرجات Eviews7

يوضح جدول رقم (1) كبر الانحراف المعياري لمتغير (FDI) الاستثمار الأجنبي المباشر مما يدل على تشتت البيانات وذلك يوضحه البعد بين أقل وأكبر قيمة. ويأتي تالياً له قيمة الانحراف المعياري للمتغير (I) الذي يمثل معدل التضخم نظراً لبعد المعدل.

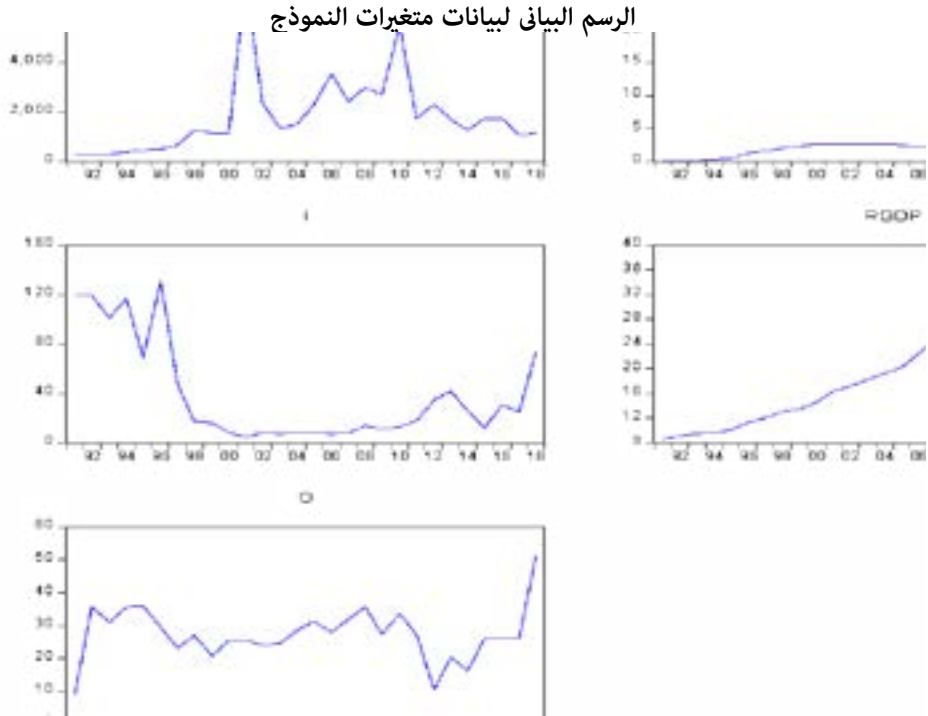
أوضح اختبار جارك بيرا أن السلاسل الزمنية لكل من الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف، والتضخم خلال الفترة (1991-2018م) ليست لها توزيع طبيعي لأن القيمة الاحتمالية المقابلة لهذا الاختبار (0.0000,0.0000,0.037715) على التوالي أقل من 5%. أما بينما السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والانفتاح الخارجي لها توزيع طبيعي لأن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% (0.393842,0.206050)، ولها توزيع طبيعي أي لها سير عشوائي.

يوضح شكل رقم (2) ارتفاع معدلات التضخم، نتيجة للتوسع النقدي، (تقارير بنك السودان) وتخفيض سعر صرف الجنيه السوداني إلى عدة تخفيضات من قبل صندوق النقد الدولي (علي عبد القادر علي)، كما واصل في ارتفاعه خلال فترة الدراسة ويُعزى ذلك إلى سياسات التحرير الاقتصادي تعويم أسعار الصرف (تتحكم آلية العرض والطلب في الأسعار) وعدم الاستقرار السياسي والأمني مما أدى إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ورفع الدعم جزئياً عن المحروقات (تقارير بنك السودان).

كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة ويُعزى ذلك إلى التحسن في إنتاج القطاع الحيواني والقطاع المطري التقليدي (تقارير بنك السودان). كما ارتفع أيضاً خلال الفترة 1991-2018

حتى بلغ 32.8. وواصل في ارتفاعه إلي أن وصل إلى 37.9 خلال الفترة 1991-2018 ويُعزى ذلك الارتفاع لدخول البترول كمنتج في قطاع التعدين، ارتفاع نمو الصناعة من 8,1% في عام 2002 إلي 10,6% في العام 2003 وأيضاً ارتفاع نمو البناء والتشييد وارتفاع نمو قطاع الخدمات نتيجة لارتفاع نمو معدل الخدمات الحكومية وارتفاع نمو الكهرباء والمياه وذلك لزيادة الإنتاج في بعض محطات توليد الطاقة (تقارير بنك السودان) و الإستراتيجية القومية الشاملة للبرنامج الرباعي (1999-2002) من أهم موجهاتها التخطيط ليستوعب كل قطاعات المجتمع السوداني لرفع الإنتاجية (تقارير بنك السودان).

شكل رقم (2)



اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests):

عند دراسة السلاسل الزمنية وخاصة تلك التي تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية، يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية (Stochastic Trends) معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة، و لغرض إجراء عملية التحليل، فإنه يتطلب معالجتها بتحويلها إلى سلسلة مستقرة، وذلك من خلال إيجاد الفرق الأول $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ (First Difference) أو الفروقات من الرتبة الأعلى وحسب طبيعة السلسلة ومدى استجابتها لهذا التحويل. ولغرض الحكم على استقرارية السلسلة فإنه يتم عادة استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey and Fuller (1981)) أو اختبار فيليبس-بيرون (Phillips- Perron (1988)) (PP) ويستخدم في هذه الدراسة اختبار ديكي فولر الموسع.

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey-Fuller test):

يعد اختبار ديكي فولر الموسع نسخة مطورة من اختبار ديكي فولر (Dickey and Fuller (1979))، ويستخدم في نماذج السلاسل الزمنية المعقدة والكبيرة. ففي عام (1981) طور كل من ديكي و فولر ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذور الوحدة، وسميت هذه المعادلات اختبار ديكي فولر الموسع. تحتوي معادلة الانحدار الأولى على الحد الثابت والاتجاه العام، في حين تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط، أما المعادلة الثالثة فهي بدون الحد الثابت أو بدون الاتجاه العام، وان حدود الخطأ في المعادلات الثلاث هي خطأ عشوائي متباين متساو، و لغرض اختبار جذور الوحدة فإنه يستلزم تقدير واحدة أو أكثر من هذه المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary least Squares) (OLS)، و لغرض التوضيح فإن معادلة الانحدار التي تحتوي على الحد الثابت والاتجاه العام.

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \gamma Y_{t-1} + \delta_1 \Delta Y_{t-1} + \dots + \delta_p \Delta Y_{t-p} + E_t$$

حيث:

$Y_t Y_t$ هي السلسلة الزمنية المراد اختبارها.

$\Delta \Delta$ الفرق الأول للسلسلة الزمنية.

$\alpha, \beta, \gamma, \delta, \alpha, \beta, \gamma, \delta$ المعلمات المراد تقديرها.

P عدد الارتدادات الزمنية.

E هو الخطأ العشوائي بوسط حسابي صفر وتباين ثابت وان عناصره غير مرتبطة ظاهريا.

بعد أن يتم تقدير معاملات معادلة الانحدار أعلاه يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

السلسلة $(Y_t Y_t)$ غير مستقرة $(Y_t Y_t)$ يحتوي على جذور الوحدة، $\delta < 0: H_0 \delta < 0: H_0$

السلسلة $(Y_t Y_t)$ مستقرة، $H_1: \delta = 0 H_1: \delta = 0$

$$\frac{\hat{\delta}}{\hat{\delta}}$$

إذ تقاربت قيم $DF_t DF_t = SE_{\hat{\delta}} SE_{\hat{\delta}}$ المستخرجة مع قيم (TT) الجدولية (التي اقترحها

1991 Mackinnon)، فإذا كانت القيمة المطلقة ل $(DF_t DF_t)$ أكبر من القيمة الجدولية المطلقة،

عندئذ نرفض فرض العدم (Null Hypothesis) $(H_0 H_0)$ ، ونقبل الفرض البديل (Alternative Hy-

$(H_1 H_1)$ (pothesis).

(أي أن السلسلة $(Y_t Y_t)$ مستقرة)، وبخلافه تعد السلسلة غير مستقرة، ومن ثم يستلزم أخذ

الفريق الأول (First Difference) للسلسلة الزمنية ومن ثم إعادة الاختبار، فإذا كانت غير مستقرة

في الفريق الأول يتم أخذ الفرق الثاني واختبارها، وهكذا إلى أن يتم الحصول على سلسلة مستقرة⁽²⁷⁾.

النتائج التطبيقية: لاختبار جذور الوحدة ADF

جدول رقم (2)

اختبار ديكي فولر للسكون لسلسلة الاستثمار الأجنبي خلال فترة الدراسة في السودان

Null Hypothesis: FDI has a unit root				
Exogenous: Constant				
(maxlag=6 ,Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC				
*.Prob	t-Statistic			
0.0086	-3.765053	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.699871		level 1%	:Test critical values
	-2.976263		level 5%	
	-2.627420		level 10%	
.MacKinnon (1996) one-sided p-values*				

المصدر: الباحث مخرجات Eviews7

يوضح الجدول رقم (2) الخاص باختبار جذور الوحدة استقرار السلسلة الزمنية للاستثمار الأجنبي عند مستواها لأن القيمة الاحتمالية (Prob=0.0086)، أقل من 5% رفض فرض العدم الذي ينص على عدم استقرار السلسلة (يوجد جذر وحدة)، وقبول الفرض البديل عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة.

جدول رقم (3)

اختبار ديكي فولر للسكون لسلسلة التضخم خلال فترة الدراسة في السودان

Null Hypothesis: D(I) has a unit root				
Linear Trend ,Exogenous: Constant				
(maxlag=6 ,Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC				
*.Prob	t-Statistic			
0.0000	-8.270870	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.356068		level 1%	:Test critical values
	-3.595026		level 5%	
	-3.233456		level 10%	
.MacKinnon (1996) one-sided p-values*				

المصدر: الباحث مخرجات E-views7

يوضح الجدول رقم (3) الخاص باختبار جذور الوحدة استقرار السلسلة الزمنية التضخم عدم استقرار السلسلة في مستواها واستقرارها بعد أخذ الفرق الأول (لأن أثر السياسة لا يظهر مباشرة إلا بعد فترة من الزمن)،

وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Prob=0.0000)، أقل من 5% تم رفض فرض العدم الذي ينص علي عدم استقرار السلسلة (يوجد جذر وحدة)، وقبول الفرض البديل عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة.

جدول رقم (4)

اختبار ديكي فولر للسكون لسلسلة الانفتاح خلال فترة الدراسة في السودان

Null Hypothesis: D(O) has a unit root				
Linear Trend, Exogenous: Constant				
(maxlag=6, Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC				
*.Prob	t-Statistic			
0.0001	-6.573084	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.356068		level 1%	:Test critical values
	-3.595026		level 5%	
	-3.233456		level 10%	
	.MacKinnon (1996) one-sided p-values*			

المصدر: الباحث مخرجات Eviews7

يوضح الجدول رقم(4) الخاص باختبار جذور الوحدة استقرار السلسلة الزمنية الانفتاح الخارجي، عدم استقرار السلسلة في مستواها واستقرارها بعد أخذ الفرق الأول، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Prob=0.0001)، أقل من 5% تم رفض فرض العدم الذي ينص علي عدم استقرار السلسلة (يوجد جذر وحدة)، وقبول الفرض البديل عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة.

جدول رقم (5)

اختبار ديكي فولر للسكون لسعر الصرف خلال فترة الدراسة في السودان

Null Hypothesis: D(R,2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
(maxlag=6, Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC				
*.Prob	t-Statistic			
0.9243	-0.196271	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.808546		level 1%	:Test critical values
	-3.020686		level 5%	
	-2.650413		level 10%	
	.MacKinnon (1996) one-sided p-values*			

المصدر: الباحث مخرجات Eviews7

يوضح الجدول رقم (5) الخاص باختبار جذور الوحدة استقرار السلسلة الزمنية سعر الصرف عدم استقرار السلسلة في مستواها واستقرارها وعدم استقرارها بعد أخذ الفرق الأول، وعدم استقرارها بعد أخذ الفرق الثاني (تخفيض الجنيه السوداني وتعويم سعر الصرف) (تقارير بنك السودان)، وذلك لأن القيمة الاحتمالية ($0.9243 = \text{Prob}$)، أكبر من 5% تم قبول فرض عدم الاستقرار الذي ينص على عدم استقرار السلسلة (يوجد جذر وحدة) أي أن السلسلة غير مستقرة.

جدول رقم (6)

اختبار ديكي فولر للسكون لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة في السودان

Null Hypothesis: D(RGDP) has a unit root				
Exogenous: Constant				
(maxlag=6, Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC				
*.Prob	t-Statistic			
0.0040	-4.121410	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.724070		level 1%	:Test critical values
	-2.986225		level 5%	
	-2.632604		level 10%	
.MacKinnon (1996) one-sided p-values*				

المصدر: الباحث مخرجات Eviews7

يوضح الجدول رقم (6) الخاص باختبار جذور الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عدم استقرار السلسلة في مستواها واستقرارها بعد أخذ الفرق الأول، وذلك لأن القيمة الاحتمالية ($0.0040 = \text{Prob}$)، أقل من 5% تم رفض فرض عدم الاستقرار الذي ينص على عدم استقرار السلسلة (يوجد جذر وحدة)، وقبول الفرض البديل عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة.

أولاً: تقييم التقديرات وفقاً لمعايير النظرية الاقتصادية :

تعتبر المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية أولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلومات المراد تقديرها وهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية وتعطي النظرية الاقتصادية والبحوث التطبيقية وطبيعة الظاهرة موضع الدراسة وخبرة الباحث فكرة مبدئية عن إشارات المعلومات المقدرة وحجمها.

ثانياً : تقييم التقديرات وفقاً للمعيار الإحصائي

تعتبر هذه المعايير من المعايير المهمة في دراسة قياس العلاقات الاقتصادية وذلك للتعرف على معنوية التقديرات ومدى مطابقتها مع منطق النظرية الاقتصادية و تمثيلها للمجتمع الذي تنتمي إليه. ويطلق عليها اختبارات الدرجة الأولى وتنقسم المعايير الإحصائية إلى نوعين من الاختبارات:

اختبارات جودة التوفيق

اختبارات المعنوية

اختبار جودة التوافق:

اختبار جودة التوافق هو مقياس المقدرة التفسيرية للنموذج حيث يعكس هذا الاختبار درجة الانحرافات بين القيم المقدرة عن القيم المشاهدة، ويوضح أنه كلما زادت انحرافات القيم المقدرة عن القيم

اختبارات المعنوية:

بعد تقدير قيم المعالم من بيانات العينة لابد من اختبار إلى مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلومات المجتمع وسوف يتم ذلك من خلال اختبار مدى ملاءمتها الإحصائية باستخدام اختبارات المعنوية. ويوجد ثلاثة اختبارات يمكن استخدامها لهذا الغرض وهي:

1 . اختبار T- test

2 . اختبار zZ- test

3 . اختبار F- test f

ولأن حجم العينة ($30 > N$) أقل من 30 استخدم الباحث اختبار t. اختبار t عندما يكون تباين المجتمع مجهول وحجم العينة ($30 > N$) أقل من 30 وذلك بشرط أن يكون مجتمع المعلومات موزع توزيع معتدلا ويقوم اختبار t على الخطوات التالية:

تحدى الفروض (فرض العدم والفرض البديل)

$$H_0: \beta_i = 0$$

$$H_1: \beta_i \neq 0$$

تحديد قيمة t المحسوبة وفقا للصيغة التالية:

$$t = \frac{\frac{\sum_{i=1}^n \frac{h_i}{S_{b_i}}}{\sum_{i=1}^n \frac{h_i}{S_{b_i}}}}{\text{قيمة } t \text{ المحسوبة} = \frac{\text{الخطأ المعياري للخطأ المعياري}}{\text{قيم}}}$$

تحديد قيمة t الجدولية من جدول توزيع t عند درجات حرية (N-K) ومستوى معنوية (5% و 1%)

إذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وتكون المعلمة المقدرة من العينة معنوية إحصائيا والعكس هو الصحيح، فإذا كانت t المحسوبة أقل من t الجدولية نقبل فرض العدم وبالتالي تكون المعلمة المقدرة من العينة غير معنوية إحصائيا، وفي النموذج الذي استخدمه الباحث وبعد التحليل كانت نتيجة التقدير كالآتي:

بعد أن يتم تقدير معاملات معادلة الانحدار أعلاه يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

$$\delta < 0: H_0 \delta < 0: H_0, \text{ السلسلة } (Y_t Y_t) \text{ غير مستقرة على جذور الوحدة}$$

$$H_1: \delta = 0 H_1: \delta = 0, \text{ السلسلة } (Y_t Y_t) \text{ مستقرة}$$

إذ تقاربت قيم $\frac{\hat{\delta}}{SE_{\hat{\delta}}}$ المستخرجة مع قيم (TL) الجدولية (التي اقترحها Mackinnon 1991)، فإذا كانت القيمة المطلقة لـ $(DF_t DF_t)$ أكبر من القيمة الجدولية المطلقة، عندئذ نرفض فرض العدم $(H_0 H_0)$ (Null Hypothesis)، ونقبل الفرض البديل (Alternative Hy-) $(H_1 H_1)$ (pothesis) (أي أن السلسلة $(Y_t Y_t)$ مستقرة)، وبخلافه تعد السلسلة غير مستقرة، ومن ثم يستلزم أخذ الفريق الأول (First Difference) للسلسلة الزمنية ومن ثم إعادة الاختبار، فإذا كانت غير مستقرة في الفريق الأول يتم أخذ الفرق الثاني واختبارها، وهكذا إلى أن يتم الحصول على سلسلة مستقرة⁽²⁸⁾. (خلف الله أحمد محمد، الاقتصاد القياسي المتقدم، 2009م، جي تاون للكمبيوتر).

الإطار التحليلي للنموذج

$$DFI_t = 1357.870 + 36.491 O_t + 42.605 RGDP - 26.218 I_t - 129.092 r_t$$

$$\dots\dots DFI_t = 1357.870 + 36.491 O_t + 42.605 RGDP - 26.218 I_t - 129.092 r_t$$

(1)

$$(t= \quad (3.3) \quad (1.5) \quad (3.0) \quad (-8.2) \quad (-2.7)$$

$$\text{Prob.} = 0.00 \quad 0.153 \quad 0.01 \quad 0.00 \quad 0.01$$

$$d^* = 1.44 \quad d^* = 1.44 \quad 0.51 = R^2 \quad R^2 = 4.5 = F_C \quad F_C$$

$$0.39 = \bar{R}^2 \quad \bar{R}^2 = 0.0056 = \text{Prob.}_F \quad \text{Prob.}_F$$

تقييم نتائج التقدير القياسي:

فيما يلي دراسة تفصيلية لهذه المعايير مع توضيح أهم القواعد المتبعة في عملية التقييم :

المعيار الاقتصادي

من المعادلة المقدرة⁽²⁹⁾ رقم (1) المعامل المستقل $\beta_0 \beta_0$ (1357.870) إشارته موجبة وهو يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر المستقل.

المعامل $\beta_1 \beta_1$ (36.5) بإشارته موجبة مما يعكس العلاقة الموجبة للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر، أي تغير بمقدار وحدة واحدة في متغير الانفتاح الاقتصادي يؤدي لتغير الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (36.5).

المعامل $\beta_2 \beta_2$ (42.6) إشارته موجبة مما يعكس العلاقة الموجبة للنتاج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر، يؤثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إيجاباً على الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (42.6) مقابل كل تغير بمقدار وحدة واحدة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المعامل $\beta_3 \beta_3$ (26.2) إشارته سالبة مما يعكس العلاقة السلبية للتضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر. وأي تغير بمقدار وحدة واحدة في التضخم يؤدي لتغير الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار

(26.2).

المعامل β_4 (129) إشارته سالبة مما يعكس العلاقة السالبة لسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن أي تغير بمقدار وحدة واحدة في التضخم يؤدي لتغير الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (129).

المعيار الإحصائي

أولاً: المعنوية الكلية:

$$H_0: \beta's_i = 0$$

$$H_1: \beta's_i \neq 0$$

القيمة المحسوبة $F_c = 4.5$ بقيمة احتمالية (0.0056). وبما أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بمعنوية النموذج؛ مما يعني أن النموذج صالح ومتجانس إحصائياً.

ثانياً: المعنوية الفردية:

معنوية β_0 :

$$H_0: \beta_0 = 0$$

$$H_1: \beta_0 \neq 0$$

قيمة $t_c = 3.3$ بقيمة احتمالية (0.00) وبما أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بمعنوية المعامل المستقل للاستثمار الأجنبي المباشر.

معنوية β_1 :

$$H_0: \beta_1 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

قيمة $t_c = 1.5$ بقيمة احتمالية (0.153) وبما أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم القائل بعدم معنوية المعامل β_1 ، مما يعني أن متغير الانفتاح الاقتصادي غير معنوي كذلك. وذلك يعكس ضعف العلاقة بين الاقتصاد السوداني والاقتصاد العالمي.

معنوية β_2 :

$$H_0: \beta_2 = 0$$

$$H_1: \beta_2 \neq 0$$

قيمة $t_c = 3.0$ بقيمة احتمالية (0.01) وبما أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بمعنوية المعامل β_2 ، مما يعني

أن متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معنوي كذلك. بالتالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محدد مهم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

معنوية β_3

$$H_0: \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_3 \neq 0$$

قيمة $t_c = 8.2t_c = 8.2$ بقيمة احتمالية (0.00) وبما أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بمعنوية المعامل β_3 ، مما يعني أن متغير معدل التضخم معنوي كذلك. وأن التضخم من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تخفيضها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

معنوية β_4

$$H_0: \beta_4 = 0$$

$$H_1: \beta_4 \neq 0$$

قيمة $t_c = 2.7t_c = 2.7$ بقيمة احتمالية (0.01) وبما أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بمعنوية المعامل β_4 ، مما يعني أن متغير سعر الصرف معنوي كذلك. وأن سعر الصرف من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تخفيضه لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال السياسات التي تعزز قيمة الجنيه السوداني.

القوة التفسيرية للنموذج:

قيمة معامل التحديد R^2 يبلغ 0.51 أي أن التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسرها المتغيرات المذكورة صراحة في النموذج بما يفوق نصف إجمالي المؤثرات عليه. وأن كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والانفتاح الاقتصادي، وسعر الصرف، والتضخم هي محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر ومسئولة من 51 % من إجمالي التغيرات الحادثة له. وأن R^2 هو يساوي 0.49 أي 49 % من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر مسئول منها متغيرات غير مذكورة صراحة في النموذج. ولم يضمن النموذج عدد من المتغيرات مثل سعر الفائدة، وعرض النقود، ومعدل نمو النقود، ومعدل نمو الناتج. وقد تمت عدة محاولات لإدخالها للنموذج وبالفعل أدت لزيادة معامل التحديد إلى ما يقارب 0.80 في بعض المحاولات وما يفوق 0.90 في محاولات أخرى، إلا أن المعنوية الكلية للنموذج تأثرت نحو قبول فرض العدم، وكذلك بالنسبة للمعنوية الفردية للمعاملات.

المعيار القياسي

القيمة المحسوبة لإحصائية داربن واتسون (Durbin-Watson) $d^* = 1.44d^* = 1.44$.

القيمة الجدولية ($K=4$ $N=28$) $d_L = 1.10$, $d_u = 1.75$ وبما أن: $d_L < d^* < d_u$

إذن d^* إحصائية داربن واتسون المحسوبة تقع بين الحد الأدنى والأعلى لإحصائية ديربن واتسن الجدولية مما يعني أنه من غير المؤكد وجود ارتباط ذاتي؛ ومن الجيد أنه ليس هناك تأثير على معنوية النموذج أو المتغيرات.

3.2.2 مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

القائلة، «أن هنالك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ” (FDI) وحسب نتائج التحليل نجد قيمة $t_c = 3.0$ بقيمة احتمالية (0.01) وبما أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بمعنوية المعامل β_1 ، مما يعني أن متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معنوي كذلك. بالتالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محدد مهم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تم قبول هذه الفرضية لأنها تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الفرضية الثانية:

القائلة، «أن هنالك علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين التضخم (I) وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ” (FDI) وحسب نتائج التحليل نجد قيمة $t_c = 8.2$ بقيمة احتمالية (0.00) وبما أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بمعنوية المعامل β_2 ، مما يعني أن متغير معدل التضخم معنوي كذلك. وأن التضخم من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تخفيضها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن خلال النتائج تم قبول هذه الفرضية لأنها تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الفرضية الثالثة:

القائلة، «أن هنالك علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف (r) وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) ”. وحسب نتائج التحليل نجد قيمة $t_c = 2.7$ بقيمة احتمالية (0.01) وبما أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بمعنوية المعامل β_3 ، مما يعني أن متغير سعر الصرف معنوي كذلك. وأن سعر الصرف من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تخفيضه لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال السياسات التي تعزز قيمة الجنيه السوداني. تم قبول هذه الفرضية لأنها تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الفرضية الرابعة :

القائلة، «أن هنالك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مؤشر الانفتاح الاقتصادي (O) جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ” (FDI) وحسب نتائج التحليل نجد قيمة $t_c = 1.5$ بقيمة احتمالية

(0.153) وبما أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض الفرض البديل ونقبل فرض عدم القائل بعدم معنوية المعامل ¹، مما يعني أن متغير الانفتاح الاقتصادي غير معنوي. تم رفض الفرضية رغم أن عدم قبولها لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وذلك يعكس ضعف العلاقة بين الاقتصاد السوداني والاقتصاد العالمي خلال فترة الدراسة وذلك في فترة المقاطعة الاقتصادية للسودان من قبل مؤسسات التمويل العالمية والإقليمية وذلك في بداية التسعينات واستمرارها في فترة الدراسة (فرض الحصار الاقتصادي على السودان).

خاتمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مكملاً لمصادر التمويل الأخرى، على عكس الإقراض المصرفي التجاري. يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر توليفة من التقنية والإدارة في الدول المضيفة، وكلاهما يستطيع زيادة إنتاجية رأس المال. وفي مقدمة دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر البحث عن الأرباح وتجنب القيود المفروضة على التجارة الدولية ومواجهة المنافسين المحتملين، وقد ازدهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث اتجهت نحو إنشاء السكك الحديدية، وشبكات الطاقة الكهربائية، والمناجم، والمزارع، وفي مرحلة لاحقة أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر شيوعاً في الصادرات التحويلية والخدمات، والاستثمار من العوامل الأساسية التي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي، وهو المحرك له لارتباطه المباشر بالتكوين الرأسمالي، وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الإنتاج والتطور والتجديد.

من أهم خصائص المناخ الملائم للاستثمار في أي دولة هو وفرة الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص (الأرض، الماء، الثروات الحيوانية والمعدنية)، ذلك لأن النشاط الاقتصادي ككل يدور حول الموارد الطبيعية بشقيها النباتي والحيواني، والموارد المعدنية والمائية. وفي إطار تشجيع الدولة لمشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد استندت القوانين واتخذت الإجراءات التي من شأنها جذب وحماية وتشجيع الاستثمارات وتطويرها عبر العقود السابقة مما يدل على الاهتمام المتزايد لخلق مناخ ملائم للاستثمار في السودان. سعت الدولة إلى إيقاف التدهور الاقتصادي فقامت بتطبيق إصلاحات اقتصادية هيكلية شملت سياسة التحرير الاقتصادي، وتبني حزم السياسات النقدية، والمالية، والتمويلية لتغطية العجز في الموازنة العامة، وخلق بيئة اقتصادية مستقرة إضافة إلى الإصلاح الضريبي وتوفيق وضع البنوك المحلية واستحداث سوق الأوراق المالية، وقيام الصناديق الاستثمارية بجانب مراجعة النظم واللوائح والقوانين المشجعة للاستثمار بمنح مزيد من الضمانات والامتيازات والإعفاءات الجمركية والضريبية لجذب رأس المال الأجنبي وتشجيع رأس المال الوطني.

استمرت الإصلاحات الاقتصادية بصورة دائمة، وتم تعديل قوانين الاستثمار عدة مرات لتواكب التطور وجذب واستقطاب رؤوس الأموال، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحرصت الحكومة تماشياً مع جذب الاستثمارات لتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي، لأن الاقتصاد السوداني كما هو معلوم بحاجة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

هذا وبعد درس هذه القضية المهمة خرجت الدراسة بعدد من النتائج ، التي منها :

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محدد معنوي موجب للاستثمار الأجنبي المباشر.

التضخم معنوي وتأثيره سالب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

سعر الصرف محدد معنوي سالب لتدفقات الاستثمار المباشر، في زيادة سعر الصرف تعكس تدهور الجنيه السوداني مما يؤدي لخفض الاستثمار الأجنبي المباشر.

يساهم تحرير التجارة وعقد الاتفاقيات بين الدول المضيفة والمستثمرين في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، يساهم بشكل كبير في استقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تشجيع القطاع الإنتاجي الصناعي بتوفير التمويل المصرفي وخطوط التمويل الخارجية والتمويل الحكومي يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستقرار الاقتصادي ورسم سياسات نقدية ومالية تؤدي الى خلق بيئة مواتية للاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.

تقديم مزايا للمستثمرين الأجانب تشجعهم على الاستثمار وتقديم الأراضي المجانية لمشاريهم، وإعفاؤهم من الضرائب عدد من السنوات ، والسماح باستيراد المعدات والتجهيزات دون رسوم جمركية عليها، وتوفير عنصر الأمان لهم فيما يتعلق بضمان استمرار امتلاكهم لمشاريعهم .

من أجل توفير مناخ مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لابد من توفر بعض المقومات الأساسية لإنجاح وتحقيق الأهداف الاقتصادية من وراء جذب الاستثمارات، يوصي الباحث بعدد التوصيات ، منها :

ينبغي تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم مسارات النمو الطويل الأجل من خلال تحسين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وزيادة معدل الناتج الإجمالي الحقيقي فيكون اقتصاد موجه نحو الإنتاج والتصدير بدلا من الاستهلاك والاستيراد ويضع الاقتصاد في مسار التنمية المستدامة.

الاستقرار الاقتصادي ورسم سياسات نقدية ومالية تؤدي الى خلق بيئة مواتية للاستثمار، بتخفيض التضخم. ووضع برنامج إصلاح هيكلي واقتصادي يستهدف إزالة التشوهات في الاقتصاد بالتخفيض والسيطرة على التضخم بانتهاج سياسات تستهدف ذلك.

المصادر والمراجع

- (1) أحمد حمد النوري، الإحصاء الوصفي، 2000م.
- (2) انس راتب، الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات 1995-2015.
- (3) أيمن رمضان الزيني، المحاكم الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القانون والاستثمار المنعقد بجامعة طنطا خلال الفترة من 29-30، أبريل 2015م.
- (4) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، (2006).
- (5) التضخم»، الموسوعة العربية، تاريخ الاطلاع 1-1-2017.
- (6) جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى)، المملكة الأردنية الهاشمية: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014م.
- (7) خلف الله أحمد محمد، الاقتصاد القياسي المتقدم، جي تاون للكمبيوتر، 2009م.
- (8) سعيد النجار، افاق الاستثمار في الوطن العربي مؤتمر آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربي.
- (9) قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2000م.

المراجع الإنجليزية:

- (1) "Franklin Roosevelt's Annual Address to Congress – The "Four Freedoms"". January 6, 1941. Archived from the original on May 29, 2008. Retrieved November 10, 2008.
- (2) Gregory, Mankiw, Principles of Economics, (Seventh). Stamford, CT: Southwestern Publishing Group, 2014.
- (3) J.H. Dunning , " The Determinants of international production", Oxford economic

papers 25, 1973.

- (4) J.Singh, "Money Supply – Meaning and Measures of Money Supply", Economics Discussion, Retrieved 21-5-2017.
- (5) Kimberly Amadeo (28-12-2016), "What Is the Money Supply?", the balance, 2017.
- (6) Sen, Amartya. "Rationality and Freedom", Harvard, 2004.
- (7) Supriya Guru, "Concept of Money Supply and its Measurement", Your Article Library, Retrieved 2017.
- (8) Theodore H.Moran, Foreign Direct Investment and development, 2012.
- (9) United Nation Conference for Trade & Development) UNCTAD) world investment report 1997.

التقارير:

- (1) صندوق النقد الدولي - السودان: مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 والمراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء - تقرير الخبراء، والبيانات الصحفية، وبيان المدير التنفيذي الممثل للسودان.

الانترنت:

- (1) 1-Bronfenbrenner, Martin (1955). "Two Concepts of Economic Freedom". Ethics. 65 (3): doi:10.1086/290998.
- (2) 2-Economic Freedom and its Measurement". The Encyclopedia of Public Choice. 2. Springer. 2004.
- (3) 3 -"Inflation", Encyclopedia.com, Retrieved 31-12-2016. Edited
- (4) "Investment", Business Dictionary, Retrieved 5-6-2017. Edited.
- (5) "Investment - "investment" in Business English", Cambridge Dictionary, Retrieved 7-6-2017.
- (6) "Money Supply", Investopedia, 2017. <https://www.investopedia.com/terms/m/money-supply.asp>
- (7) The Editors of Encyclopædia Britannica (12-5-2016), "Inflation", Britannica, 2017.

موقع المعرفة:-

- (1) https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86

المصادر والمراجع:

- (1) 1قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2000م، ص 15-16.
- (2) "Investment", Business Dictionary, Retrieved 2017-6-7.
- (3) "Investment - 'investment' in Business English", Cambridge Dictionary, Retrieved 2017-6-7.
- (4) 4 جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى)، المملكة الأردنية الهاشمية: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014م، ص 308-309.
- (5) 5الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، (2006)، ص156.
- (6) 6J.H. Dunning ,“ The Determinants of international production”, Oxford economic papers Vok25, 1973, P298.

موقع المعرفة:

- (7) <https://www.marefa.org/%D8%A7%D982%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D984%D8%B3%D988%D8%AF%D8%A7%D986>
- (8) أيمن رمضان الزيني، المحاكم الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار، ورقة عمل مقدمه لمؤتمر القانون والاستثمار المنعقد بجامعة طنطا خلال الفترة من 29-30، أبريل 2015م، ص 1.
- (9) صندوق النقد الدولي - السودان: مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 والمراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء – تقرير الخبراء، والبيانات الصحفية، وبيان المدير التنفيذي الممثل للسودان، ص 3.
- (10) United Nation Conference for Trade & Development) UNCTAD) world investment report 1997, P160.
- (11) Theodore H.Moran, Foreign Direct Investment and development, 2012, P 47.
- 12J.Singh, “Money Supply – Meaning and Measures of Money Supply”, Economics(12).P2,2017-5-Discussion, Retrieved 21
- (13) Kimberly Amadeo (282016-12-), “What Is the Money Supply?”, the balance, 2017, P5.
- (14) “Money Supply”, Investopedia, 2017. <https://www.investopedia.com/terms/m/moneysupply.asp>
- (15) Supriya Guru, “Concept of Money Supply and its Measurement”, Your Article Library, Retrieved 2017, P3.
- (16) “Inflation”, Encyclopedia.com, Retrieved 312016-12-. Edited
- (17) The Editors of Encyclopædia Britannica (122016-5-), “Inflation”, Britannica, 2017.
- (18) التضخم»، الموسوعة العربية، تاريخ الاطلاع 1-1-2017.

- (19) سعيد النجار، افاق الاستثمار في الوطن العربي مؤتمر افاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربي، ص 67.
- (20) انس راتب، الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات 1995-2015، ص17.
- (21) Bronfenbrenner, Martin (1955). "Two Concepts of Economic Freedom". *Ethics*. 65 (3): P157. doi:10.1086/290998/.
- (22) en, Amartya. "Rationality and Freedom", Harvard, 2004, P12.
- (23) "Economic Freedom and its Measurement". *The Encyclopedia of Public Choice*. 2. Springer. 2004. p. 161.
- (24) "Franklin Roosevelt's Annual Address to Congress – The "Four Freedoms"". January 6, 1941. Archived from the original on May 29, 2008. Retrieved November 10, 2008, P2.
- (25) Gregory, Mankiw, *Principles of Economics*, (Seventh). Stamford, CT: Southwestern Publishing Group, 2014, ISBN 9781285165875 P23.
- (26) أحمد حمد النوري، الإحصاء الوصفي، 2000م.
- (27) خلف الله أحمد محمد، الاقتصاد القياسي المتقدم، جي تاون للكمبيوتر، 2009م.
- (28) خلف الله أحمد محمد، السابق ذكره.
- (29) أنظر ملاحق الفصل الرابع ملحق رقم (1) الذي يبين نتائج تحليل المعادلة